مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٥) العدد (٣) ٢٠٢١
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٥) No. (٣) ٢٠٢١

تأثيرات جائحة كوفيد ١٩ على الاقتصاد الدولي

(دراسة نظرية تحليلية)

د. ذوالفقار علي عبود*

(تاريخ الإيداع ١٢ / ١١/ ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ١٢ / ٤ / ٢٠٢١)

□ ملخّص □

لقد أثَّرت جائحة كورونا (COVID-19) على الطلب والمعروض من السلع الأولية، إذ كان لها تداعيات مباشرة من جراء الإغلاقات وتعطل سلاسل التوريد، وتداعيات غير مباشرة ناجمة عن توقُّف النمو الاقتصادي، وكانت الآثار والتداعيات بالفعل بالغة الشدة، لاسيما على السلع الأولية المتصلة بقطاع النقل، كما هوت أسعار النفط بشدة، حيث تراجع الطلب بمقدار لم يسبقه مثيل في عام ٢٠٢٠، مع أن معظم أسواق المواد الغذائية تشهد وفرة في إمدادات المعروض، فإن المخاوف على الأمن الغذائي اشتدت، إذ أعلنت بلدان فرض قيود على التجارة وانخرطت في ممارسات الشراء المفرط.

وقد تضررت الشركات الصغيرة والمتوسطة نظراً لتوقف إيراداتها أو انخفاضها نتيجة توقف الأسواق ما أدى لعدم توفر السيولة لممارسة أعمالها ودفع أجورها عمالتها وموظفيها حيث أن معظم الشركات حول العالم هي من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: أزمة كورونا- سلاسل التوريد- الاقتصاد الدولي- المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

*مدرس في كلية العلوم الإدارية- كليات اللاذقية- جامعة الشام الخاصة.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (5) العدد (3) 2021
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (5) No. (3) 2021

The effects of the Coved 19 pandemic on the international economy

(An analytical study)

(Received 12 / 11 / 2020 . Accepted 12 / 4 / 2021)

□ ABSTRACT □

The COVID-19 pandemic has affected demand and supply of primary commodities, with direct repercussions as a result of closures and supply disruptions, and indirect repercussions caused by the disruption of economic growth. The effects and repercussions were already very severe, particularly on commodity commodities related to the transport sector, as oil prices have fallen sharply, Demand has fallen by an unprecedented amount in 2020, although most food markets are experiencing abundant supplies. Trade restrictions and over-purchasing practices have been imposed.

SMEs were affected by the disruption or decline in revenues as a result of the market disruption, resulting in a lack of liquidity to do business and pay their workers and employees as most of the companies around the world are Small and Medium Enterprise

Keywords: Corona Crisis - Supply Chains- International Economy - SMEs

مقدمة:

أزمة جائحة كوفيد – ١٩ ليست الأولى التي يمر بها العالم وتؤثر على الاقتصاد بشكل كبير وقد لا تكون الأخيرة، فمن المتأثرين بهذه الأزمة في الجانب الاقتصادي منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، حيث إن هذه الشركات لا تملك الأموال الكافية حتى تستطيع بناء احتياطات تستخدمها في مثل هذه الأزمات، كما أن وجودها مهم جداً في الاقتصاد وتسد ثغرات اقتصادية مهمة وتقدم خدمات وعوائد كثيرة للاقتصاد منها استخدام الموارد المحلية وتسويق المنتجات الوطنية، توفير الوظائف، تدوير السيولة على مستوى الدولة، رفع حجم الاقتصاد الوطني الذي يساعد على جذب الاستثمار للدولة.

إن الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص في تحقيق نمو اقتصادي عريض القاعدة، وتحسين الأحوال المعيشية للناس في البلدان النامية، يساعد البلدان على بناء قطاعات خاصة مزدهرة وتعميق الأسواق المالية، وطالما أن كوفيد ١٩ يُحدث أضراراً هائلة، فإننا إذا استطعنا احتواء الآثار الاقتصادية، فإن البلدان ستكون أقوى عندما ينحسر هذا التفشي. وسيتعيَّن على الحكومات تكييف أدوات الاستجابة الخاصة بها باستمرار بحيث تجمع بين المرونة والتفكير المستقبلي بشأن القضايا الأخرى التي قد تؤثر على المتعاملين مع المؤسسة، لاسيما مَن يعيشون في البلدان الأشد فقراً.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة هذا البحث في الإجابة على السؤال الآتي:

كيف أثرت جائحة كوفيد– ١٩ على إمكانات الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نمو اقتصادي؟

وينبثق من هذه المشكلة ضرورة الإجابة على التساؤل الآتي:

كيف يمكن احتواء الآثار الاقتصادية لكوفيد– ١٩ على هذه الشركات؟.

الدراسات السابقة:

١– هيونغ هن (٢٠٢٠). تحديات تفشي فيروس كورونا والتصدي له: الحفاظ على تدفق الائتمان أثناء الجائحة. منشورات البنك الدولي، ١٤–٣–٢٠٢٠.

بحثت دراسة هن في التزام مجموعة البنك الدولي بتقديم استجابة سريعة ومرنة للتصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد–١٩). وكيفية تقديم المجموعة التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية في جميع المناطق وفي جميع المجالات بدءاً من الرعاية الصحية والتعليم وصولاً إلى التجارة والتكنولوجيا، وكيف تستجيب مختلف فِرَق المجموعة للتحديات القائمة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن سرعة الاستجابة في تقديم المساعدات المالية من قبل الحكومات إضافةً إلى الرعاية الصحية قد خففت من تأثيرات الجائحة رغم أنها لم تستطع منع الخسائر بشكل نهائي.

٢- دراسة دانيال روزاس (٢٠٢٠) **أزمة سيولة مؤسسات التمويل الأصغر. المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية- واشنطن، ٢٧-٠٨-٢٠٢٠.**

رأت دراسة روزاس أن نسبة كبيرة من المؤسسات لا تزال معرضة لمخاطر إعادة التمويل، ومن المحتمل أن تواجه واحدة من كل أربعة مؤسسات تمويل أصغر مشكلات سيولة إذا لم تحصل على إعادة تمويل لديونها من مؤسسات أو جهات التمويل، ومن ثم فإن العبء يقع على عاتق مجتمع مؤسسات وجهات التمويل لتحقيق استدامة التمويل للمؤسسات المستثمر فيها وإلا خلقت هذه المؤسسات المستثمر فيها أزمة سيولة.

٣- دراسة ريم السعدي: **التداعيات الاقتصادية لأزمة الكورونا وخطط الإنقاذ الحكومية والدولية. المنشورة في مجلة حابي، القاهرة، مصر، ٣-٥-٢٠٢٠.**

رأت دراسة السعدي أن الأزمة الاقتصادية التي تسبب بها فيروس كورونا ستكون الأسوأ والأعنف على مستوى العالم منذ الكساد الأعظم في ثلاثينيات القرن الماضي حيث تشير توقعات البنك المركزي إلى انكماش اقتصادات ١٧٠ دولة في أنحاء العالم انكماشاً حادًا هذا العام، والمتوقع أن يكون تأثير الأزمة قويًا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة للاضطرابات العنيفة والمفاجئة لآليات السوق من العرض والطلب وانخفاض معدلات التجارة الداخلية.

4- **Sudha Narayanan** (2020): **How India's agrifood supply chains fared during the COVID-19 lockdown, from farm to fork**. International Food Policy Research Institute IFPRI. Jul 20, 2020

سادها نارايانان (٢٠٢٠): كيف كان أداء سلاسل توريد الأغذية الزراعية في الهند خلال إغلاق كوفيد-١٩ من المزرعة إلى الاستهلاك. المعهد الدولي لبحوث سياسة الغذاء.

رأت هذه الدراسة من معهد أنديرا غاندي للبحوث التنموية، بأن عمليات الإغلاق المفروضة استجابة لوباء كوفيد-١٩ أدت إلى تعطيل أسواق الأغذية في جميع أنحاء الهند. وتوضح الباحثة أنه مع ذلك، فإن أجزاء من النظام الغذائي أثبتت حتى الآن مرونة مدهشة وأن ما حدث لا يمكن فهمه إلا مع الأخذ في الاعتبار تعقيد وتنوع سلاسل إمدادات الغذاء في الهند.

5- **Johan Swinnen** (2020). **COVID-19 and resilience innovations in food supply chains**. International Food Policy Research Institute IFPRI. Jul 6, 2020.

جون سوينن (٢٠٢٠). جائحة كفيد- ١٩ والمرونة في سلاسل الإمداد الغذائي. المعهد الدولي لبحوث سياسة الغذاء.

رأت دراسة جون سوينين أن حالات انقطاع الإمدادات الغذائية في البلدان النامية خلال جائحة كوفيد-١٩ متباينة وشديدة في كثير من الأحيان، لا سيما في قطاعات سلاسل التوريد التي تتطلب عمالة كثيفة. كما أن تلخيص التجارب المبكرة في كل من سلاسل التوريد الدولية والمحلية عبر أنواع مختلفة من الشركات والسلع يساعد في استعراض تستعرض مجموعة من الابتكارات التي تساهم في حل مشكلات انتشار الوباء.

6- **Xin shen Diao** (2020). **Significant economic impacts due to COVID-19 and falling remittances in Myanmar**. International Food Policy Research Institute IFPRI. Jun 25, 2020.

زن شن دياو (٢٠٢٠). التأثير الاقتصادي الكبير بسبب انتشار كوفيد- ١٩ انخفاض التحويلات في ميانمار. المعهد الدولي لبحوث سياسة الغذاء.

رأت دراسة زن شن دياو أنه مع انتشار كونفيد-١٩ في عدد أكبر من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، نرى مجموعة من الاستجابات والآثار، حيث قيّم زن شن دياو ومايكل وانغ الآثار المباشرة وغير المباشرة على اقتصاد ميانمار بعد إغلاق لمدة أسبوعين. وقد انخفضت إيرادات جميع الأسر المعيشية تقريبا من النشاط الاقتصادي المحلي الذي تعطل أو بسبب فقدان التحويلات المالية، يستكشف المؤلفون الإجراءات السياسية الفورية التي يجب على الحكومات اتخاذها للحد من الآثار الاقتصادية لانتشار الوباء.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من النقاط الآتية:

١- أهمية التداعيات الاقتصادية التي خلّفها وسوف يخلّفها انتشار وباء كوفيد- ١٩ على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- أهمية اتخاذ التدابير الحكومية والأهلية للحد من هذه التداعيات ومن تأثيرها على النمو الاقتصادي.

٣- حداثة موضوع البحث ومعاصرته للأحداث الاقتصادية التي يمر بها العالم جراء جائحة كوفيد- ١٩.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

١- تبيان الآثار الاقتصادية لانتشار جائحة كوفيد ١٩ على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي على الاقتصاد الدولي.

٢- اكتشاف الآليات التي تم اتخاذها على المستوى الحكومي والأهلي للتخفيف من هذه الآثار والحد من تأثيرها على التنمية الاقتصادية.

٣- اقتراح بعض الآليات لتعويض الخسائر الاقتصادية جراء جائحة كوفيد – ١٩.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوثائقي كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لوصف آليات تأثير جائحة كوفيد ١٩ على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الدولي وتحليل هذا التأثيرات وكيفية الحد من تداعياتها.

المناقشة النظرية:

إن أزمة جائحة كوفيد- ١٩ هي أزمة مستوردة من القطاع الصحي أساساً، وقد ظهرت تجلياتها نظراً للتدابير الاحترازية من حجر وعزل وإغلاق وكذلك الأعباء المالية المترتبة عنها بالنسبة للحكومات الموجهة للقطاع الصحي. وصحيح أن هناك أزمات صحية سبقت أزمة كوفيد ١٩، وقد ترتّب عليها آثار اقتصادية، إلا أنها لم تصل لمرحلة جائحة، ولم يتم تعليق الرحلات الجوية وإغلاق الحدود بشكل تام (بو نوار، ٢٠٢٠).

ولغاية كتابة هذا البحث، لا تزال جائحة كوفيد ١٩ مستمرة في التفشي وفي حصد الأرواح وإحداث الخسائر الاقتصادية. ومنذ بداية انتشار الجائحة، انخفض الطلب على الطاقة بحوالي ١٠ مليون برميل يومياً، وتم تعليق الرحلات الجوية ما خلّف خسائر بحوالي ١١٣ مليار دولار، ما أدى أيضاً إلى تضرر قطاع السياحة بحوالي ٦٢ مليار دولار، كما انخفض الطلب الصيني على المواد الأولية وخاصةً الفولاذ بما أنها تستورد ٥٠ % من الإنتاج العالمي، وكلّف كلاً من تركيا وروسيا وكوريا الجنوبية أضراراً جسيمة كونها المورد الأساسي لهذه المادة (بو نوار، ٢٠٢٠).

ولكن الأضرار الاقتصادية لم تتوقف، وهي مرشحة للاتساع والزيادة، ولا تزال في حالة تفاقم حتى الآن، فلا زال هناك حالة من الضبابية والاضطراب والقلق وخاصة في ظل حالة عدم التأكد Uncertainly بالغة التعقيد مما يضطر الاقتصاديين لإعادة توقعاتهم كل فترة (الهرش، ٢٠٢٠).

وتستحوذ الشركات الصغيرة والمتوسطة على ٩٠ % من إجمالي عدد الشركات في العالم، وتستوعب أكثر من ٥٠ % من العمالة حول العالم، وهي أكبر مساهم مهم في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية العالمية، وتصل نسبة هذه الشركات إلى ٩٦ % في بعض دول العالم والمنطقة من عدد الشركات العاملة بها، وتساهم بـ ٤٠ % من الدخل القومي في الاقتصادات الناشئة (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠).

ومن نتائج جائحة كوفيد ١٩ المباشرة، أن أكثر من ٧٠% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من اضطراب جزئي للعمل، و١٤% توقفت عن العمل نهائياً، و١٦% من المشروعات قامت بتخفيض نسبة العمالة لديها لعدم تمكنها من دفع الأجور والرواتب (السعدي، ٢٠٢٠).

وبحسب التقديرات الأولية من المتوقع أن تسجّل المنطقة العربية في عام ٢٠٢٠ خسائر لا تقل عن ٤٢ مليار دولار، ومع اتساع رقعة هذا الوباء العالمي في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الاقتصادات الكبرى، ونتيجة للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، من المتوقع أن تزداد خسائر الدخل في المنطقة (إسكوا، ٢٠٢٠).

وسوف نستعرض في ما يأتي تأثيرات الجائحة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتداعيات هذه التأثيرات على الاقتصاد الدولي.

أولاً: خسائر المشروعات العاملة في قطاع السياحة:

تعصف التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن أزمة جائحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد- ١٩) بمعدلات متزايدة بالبلدان التي تندرج ضمن شريحتي الدخل المنخفض والمتوسط وكذلك البلدان الفقيرة. وأسفرت الضوابط التي جرى تطبيقها على قطاع السفر الدولي فضلاً عن الإغلاق الكامل أو الجزئي المفروض على الشركات والصناعات في كل من آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية عن انهيار حركة السفر على النطاق العالمي، علماً بأنها تسببت في تضاؤل معدل تدفق التحويلات المالية. وتشكل السياحة والتحويلات المالية مصادر هامة لتوفير فرص العمل وتوليد الدخل لصالح الشرائح الفقيرة.

حيثُ تشير نماذج المحاكاة لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية والمعتمدة من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في واشنطن، إلى إمكانية تراجع الناتج المحلي الإجمالي على المستوى القومي بنسبة تتراوح بين ٠.٧% – ٠.٨% ومن المرجح أن تنخفض دخول الأسر المعيشية، ولاسيما بين الشرائح الفقيرة (بريسنجر، ٢٠٠٠).

وقطاع السياحة هو أحد أكثر القطاعات تضرراً من تفشي جائحة كوفيد- ١٩، وقد ظهرت آثار ذلك على كل من العرض والطلب على السفر، لاسيما في الصين، وهي السوق المصدرة الرائدة في العالم من حيث الإنفاق، وفي غيرها من المقاصد الآسيوية والأوروبية الرئيسية، مثل إيطاليا.

لقد أدت القيود المفروضة على السفر، إضافة إلى إلغاء الرحلات أو تخفيضها، إلى تقلص كبير في عرض خدمات السفر المحلية والدولية، في حين استمر التراجع في الطلب، وأصبحت جائحة كوفيد – ١٩ تمثل خطراً انحدارياً جديداً في سياق اقتصاد عالمي مصاب بالضعف أصلاً. يضاف إلى ذلك أن العالم يشهد بعض الاضطرابات بسبب توترات جيوسياسية واجتماعية وتجارية مستمرة، وآثار خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والخلل في توازن أداء

أسواق السفر المصدرة الرئيسية، وقياساً بسيناريو المتلازمة النفسية الحادة (سارس) وبحجم وديناميكيات سوق السفر العالمية واضطرابات السفر الحالية والانتشار الجغرافي لفيروس كوفيد – ١٩ وتأثيره الاقتصادي المحتمل، تقدّر منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح الدوليين سينخفض في عام ٢٠٢٠ على المستوى العالمي بنسبة تتراوح بين ١٪ و٣ ٪، بدلا من نمو يتراوح بين ٣٪ و٤٪، كما كان متوقعا في أوائل كانون الثاني٢٠٢٠، ما سوف يسفر عن خسارة تتراوح ما بين ٣٠ و٥٠ مليار دولار في إنفاق الزوار الدوليين كإيرادات للسياحة الدولية. حالياً، من المتوقع أن تكون آسيا والمحيط الهادئ الإقليم الأكثر تضرراً، بانخفاض تتراوح نسبته بين ٩٪ و١٢٪ في عدد السياح الدوليين الوافدين في عام 2020، عوضاً عن نمو تتراوح نسبته بين ٥ ٪ و٦ ٪ كما كان متوقعاً في أوائل كانون الثاني، سيكون تأثير تفشي فيروس كوفيد – ١٩ ملموساً بلا شك على طول سلسلة القيم السياحية، ويتوقع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتأثر بصورة خاصة، ما يستدعي تدابير دعم وإنعاش لقطاع السياحة في البلدان الأكثر تضرراً (UNTWO, 2020).

ثانياً: خسائر المشروعات العاملة في قطاع النقل:

حدث انخفاض حاد في إيرادات النقل نتجت عنه مجموعة واسعة من التحديات على المديين القصير والطويل، انطلاقاً من تخفيض الرواتب والاستغناء عن الموظفين، وليس انتهاءً باضطرار عدد كبير من الشركات إلى الإغلاق نتيجة عدم تمكّنها من المحافظة على السيولة المالية اللازمة خلال فترة انقطاع التشغيل المطوَّلة. ونظراً لكونه أحد القطاعات الأكثر تضرراً بفعل الجائحة، سيحتاج قطاع النقل إلى وقت أطول وجهود أكبر للتعافي من الآثار السلبية (سيركو، ٢٠٢٠).

إن التداعيات المتوقعة لأزمة كورونا على قطاعي النقل البحري والجوي، تفوق أي تداعيات سابقة بما فيها الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية، وهو أمر منطقي نظرا لكونها أزمة خارجية وداخلية معاً، وهو ما يتسق مع تقديرات البنك الدولي، وكذلك تقديرات منظمة التجارة العالمية حول تأثير الأزمة على التجارة الدولية، حيث تراجع نصيب التجارة الخارجية المشحونة جوا ١٧%، من إجمالي قيمة التجارة الخارجية (إسماعيل، ٢٠٢٠).

وبحسب توقعات الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا)، من المتوقع أن تزيد الخسائر في الوظائف المتعلقة بقطاع النقل الجوي لتصل إلى ١.٥ مليون وظيفة، وهو أكثر من نصف عدد الوظائف الحالية في المنطقة والتي تبلغ ٢.٤ مليون وظيفة، وتعدّ هذه التوقعات أكثر بنحو ٣٠٠ ألف وظيفة عن التوقعات السابقة، كما من المتوقع أن تنخفض الحركة الجوية لعام ٢٠٢٠ بالكامل بنسبة ٥٦ % بالمقارنة مع العام ٢٠١٩، وكانت التوقعات السابقة قد أشارت إلى انخفاض بنحو ٥١ %، وأشارت توقعات (إياتا) إلى انحسار مساهمة قطاع النقل الجوي في الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط بما يصل إلى ٨٥ مليار دولار، حيث كان التقدير السابق ٦٦ مليار دولار. ويُظهر آخر تقييم من فريق إياتا الاقتصادي أن التوقعات على المستوى المحلي ازدادت سوءاً بالنسبة لأسواق الطيران الرئيسية في الشرق الأوسط منذ حزيران ٢٠٢٠. وعلى سبيل المثال، انخفضت أعداد الركاب وزادت نسبة الوظائف المعرضة للخطر وتأثيرات

الناتج المحلي الإجمالي لأكبر خمسة أسواق في الشرق الأوسط، وهي مصر، السعودية، الامارات، المغرب، قطر والأردن (البكري، ٢٠٢٠).

إن للتعافي السريع للنقل الجوي في المنطقة دوراً مهماً في الحد من آثار خسائر الوظائف وانكماش اقتصادات الدول في الشرق الأوسط. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تركيز الجهات الحكومية المعنية على العمل ضمن مجالين من المجالات ذات الأولوية القصوى، من خلال تبني وتطبيق منهجية موحدة لإعادة إطلاق القطاع في المنطقة، ومواصلة تقديم الدعم المالي والتنظيمي للقطاع.

ثالثاً: تأثُّر مشروعات البيع بالتجزئة:

أغلقت مئات الآلاف من متاجر التجزئة حول العالم، ما أثّر بصورة كبيرة على عمليات البيع المادية وحدّ من قدرة المتاجر على تجهيز الطلبات المشتراة من خلال خدمات التجارة الإلكترونية والبيع عبر الإنترنت، وتشمل البلدان العربية التي لجأت إلى الإغلاق الشامل لمراكز التسوق على مستوى الدولة كلاً من الإمارات، والسعودية، والكويت، ومصر، مما أثر بشكل كبير على أنشطة التجزئة، الأمر الذى سيكون له تأثير واسع النطاق لا سيما على مالكي ومشغلي المراكز التجارية الذين سيواجهون اضطرابات كبيرة في مدفوعات الإيجار، وتبذل منافذ البقالة قصارى جهدها لمواكبة ارتفاع الطلب الناجم عن اعتماد المستهلكين الآن على محلات السوبرماركت والبقالات لشراء احتياجاتهم، وكشفت شركة كارفور في الإمارات عن ارتفاع نسبته ٣٠٠% في الطلبات عبر الإنترنت وزيادة بنسبة ٥٩% في عدد العملاء الجدد على منصتها عبر الإنترنت (البورصة، ٢٠٢٠).

ومن المرجح أن يحدث تراجع في ثقة المستهلكين عبر جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى، مما سيؤثر على المبيعات ويزيد من احتمالية امتداد هذا التأثير إلى متاجر التجزئة الصغيرة واستمراره لأشهر عديدة قادمة. ويعدّ قطاع الترفيه أحد أكثر قطاعات التجزئة تضرراً، حيث يتم إغلاق دور السينما في جميع أنحاء العالم.

تراجعت مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة بنسبة ٥.١٪ خلال شهر آذار من العام الحالي ٢٠٢٠، لتشهد البلاد أكبر انخفاض في المبيعات منذ عام ١٩٩٦، كما ارتفع التسوق عبر الإنترنت بنسبة ٢٢٪، لكن مبيعات وتراجعت الأزياء والملابس بنسبة ٣٤٪، وذلك وفقًا لأرقام مكتب الإحصاء الوطني البريطاني (جابر، ٢٠٢٠).

ووفقًا لمسح شمل أكثر من ٢٢٠٠ مسوِّق أجرته وكالة (Consultancy and Marketing Week)، بلغت زيادة استخدام التجارة الإلكترونية ٧١%، ويواجه قطاع البيع بالتجزئة تحولات كبيرة وجذرية، جراء تغير سلوك المستهلكين، فقد انخفض إجمالي نمو مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بنسبة ١٦.٤% بين آذار ونيسان ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن تنخفض مبيعات الملابس والأحذية بشكل كبير، وأن ينخفض إجمالي قطاع البيع بالتجزئة، بالمقابل شهدت بعض القطاعات نموًا ملحوظًا، وسجلت زيادات كبيرة في مبيعات السلع الاستهلاكية في البلدان المتضررة بشدة، مثل: الولايات

المتحدة وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة. ويعود هذا الارتفاع جزئيًا إلى تغير سلوك المستهلكين في التعامل مع متاجر البقالة والسوبر ماركت التي ظلت مفتوحة، كما نمت المبيعات عبر الإنترنت في إيطاليا بالمقارنة بالفترة نفسها من العام السابق ٢٠١٩، حيث سجلت المبيعات عبر الإنترنت زيادة بنسبة ٩٠% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، كما شهدت متاجر قطاع البيع بالتجزئة واسعة النطاق ومتعددة المنتجات المعروضة للبيع، مثل: متاجر البقالة والسوبر ماركت، نموًا في المبيعات، خاصة في شمال إيطاليا، وهي المنطقة ذات أعلى كثافة لحالات مصابي فيروس كورونا، فنجد أنه خلال الأسبوع الثالث من شباط ٢٠٢٠، شهدت مناطق كلًا من Placenza و Cremona و Pavia في شمال إيطاليا أعلى زيادة في المبيعات، نتيجة لتفشي الفيروس التاجي. وفي الصين شهد سوق المواد الغذائية في ووهان انتعاشاً بعد فرض ضوابط على الحركة داخل حدودها وعلى الحدود الدولية لاحتواء المرض وسرعان ما انتشرت في جميع أنحاء الصين وإلى ما لا يقل عن ٢٥ مقاطعة أخرى (Chen, 2020).

وتأثرت صناعة الأزياء والموضة والملابس بشكل سلبي حيث توقف الإنتاج، وأغلق تجار التجزئة، وانخفض الطلب، وتم تسريح العمالة، وبالتالي تعرض القطاع لخسائر بالجملة، وحسب موقع Business of Fashion، فإن أكثر من ٨٠٪ من معاملات البيع والشراء في صناعة الأزياء تحدث بشكل فعلي في متاجر التجزئة الفعلية. وهذا ما يفسر تراجع مبيعات الملابس بنسبة ٣٤٪. كما أعلنت شركة Inditex ، مالكة علامة الأزياء Zara عن مخططها لإغلاق ١٢٠٠ متجر حول العالم بحلول نهاية العام القادم ٢٠٢١، حيث سيتم إغلاق حوالي ١٠٠ متجر في أميركا الشمالية والجنوبية، ومن المتوقع أن تغلق الشركة ٦٠٠ متجر بنهاية هذا العام الحالي ٢٠٢٠. وانخفضت مبيعات شركة إنديتكس بنسبة ٤٤٪ لتصل إلى ٣.٣ مليار يورو ٢.٩ مليار جنيه استرليني خلال الفترة بين ١ شباط و ٣٠ نيسان، كما سجلت الشركة خسارة صافية قدرها ٤٠٩ مليون يورو خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠، وبقي ما يقرب من ربع متاجرها مغلق حتى تاريخ ٨ حزيران. مع أن المبيعات ارتفعت عبر الإنترنت بنسبة ٥٠٪ على أساس سنوي خلال الربع الأول، وارتفعت ٩٥٪ على أساس سنوي في نيسان (جابر، ٢٠٢٠)

ويمكن إجمال قائمة الشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضرراً على النحو الآتي:

الجدول رقم (١): المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضرراً جراء جائحة كوفيد ١٩ في العالم:

1	المشروعات السياحية المرخصة	11	مشروعات التوظيف المرخصة
2	مشروعات استقدام واستخدام العاملين في المنازل المرخصة	12	مشروعات النقل الجوي والبري والبحري للأفراد ومنشآت تزويد وتموين الطائرات وخدمات صيانة الطائرات والأسواق الحرة في المطارات
3	مشروعات المدارس ورياض الأطفال ودور الحضانة الخاصة	13	مشروعات تنظيم الحفلات والمهرجانات والمؤتمرات والمعارض

4	مشروعات صالات الأفراح ومنشآت تأجير لوازم الأفراح والمناسبات	14	مشروعات الأندية الرياضية والترفيهية والمسابح والحمامات الشرقية
5	مشروعات المراكز الثقافية	15	مشروعات تجارة الألبسة والأحذية والاكسسوارات
6	وسائط النقل العام	16	مشروعات تأجير السيارات السياحية
7	مشروعات الأندية الصحية	17	مراكز التدريب المهني والتقني
8	الأماكن الترفيهية والحدائق العامة	18	منشآت دور السينما والمسارح
9	مشروعات المتاحف التابعة للقطاع الخاص	19	مشروعات الصناعات الخشبية والأثاث
10	مشروعات الصناعات الجلدية	20	مشروعات الصناعات الإنشائية

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مركز رؤيا الاقتصادي، عمّان، الأردن، ٢٠٢٠.

رابعاً: خسائر العمالة في المشروعات:

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عمليات الإغلاق في أماكن العمل شملت مناطق يقطنها ٨١٪ من القوى العاملة العالمية. وبحسب "الإصدار الثاني لمرصد منظمة العمل الدولية: أزمة كوفيد–١٩ وعالم العمل"، الذي نُشِر في نيسان 2020؛ فإن جائحة كوفيد–١٩ تؤثر على القوى العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم والتي تبلغ ٣.٣ مليار فرد، حيث تتسبب التخفيضات الحادة غير المتوقعة في النشاط الاقتصادي في انخفاض كبير في التوظيف، سواء من حيث عدد الوظائف أو ساعات العمل الإجمالية. فقد أثرت الجائحة بشدة على عديد من أنشطة قطاع الخدمات (الإقامة والخدمات الغذائية، وتجارة التجزئة)، بينما يعاني التصنيع من اضطرابات على طول سلاسل التوريد وانخفاضات حادة في الطلب على السلع2020 (ILO,)، كما أن العاملين في أربعة قطاعات سيكونون الأكثر تأثرا بسبب المرض وتراجع الإنتاج: قطاع الغذاء والفنادق (١٤٤ مليون عامل)، قطاع البيع بالجملة والتجزئة (٥٨٢ مليونا)، قطاع خدمات الأعمال والإدارة (١٥٧ مليونا)، وقطاع التصنيع (٤٦٣ مليونا) وهو ما نسبته ٣٧.٥% من التوظيف العالمي (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠).

تم تعديل منهجية منظمة العمل الدولية لإعداد التقديرات العالمية لتقديم أرقام محدثة عن تأثيراتها على سوق العمل. وتستند أحدث التقديرات على البيانات الاقتصادية وبيانات سوق العمل في الوقت الفعلي للتنبؤ بالخسارة في ساعات العمل في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ (على أساس البيانات المتاحة في ١ نيسان). وتُظهر التقديرات العالمية أن الأزمة تُسبب انخفاضًا غير مسبوق في النشاط الاقتصادي ووقت العمل، فاعتبارًا من ١ نيسان ٢٠٢٠ تُشير التقديرات إلى أن ساعات العمل انخفضت في الربع الثاني بنحو ٦.٧٪، وهو ما يعادل ١٩٥ مليون عامل بدوام كامل (بافتراض

٤٨ ساعة عمل أسبوعيًا). وهذا يعني أن العديد من هؤلاء العمال سيواجهون خسارة في الدخل وفقر أعمق حتى لو أمكن العثور على أنشطة بديلة (مثل العودة إلى الزراعة في المناطق الريفية)، ومن المتوقع حدوث أكبر انخفاض في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، ولكن التأثير قابل للتفاوت عبر جميع فئات الدخل. ويشير التحليل إلى أن الارتفاع النهائي في البطالة العالمية خلال عام ٢٠٢٠ سيعتمد بشكل كبير على مدى سرعة تعافي الاقتصاد في النصف الثاني من هذا العام. وهناك خطر كبير من أن الزيادة في العدد العالمي للعاطلين عن العمل في نهاية العام ستكون أعلى بكثير من التقدير الأوّلي (٢٥ مليون في أول تقرير لمنظمة العمل الدولية). ومن المرجح أيضًا أن تكون خسائر الإنتاج للعديد من الشركات مدمرة وطويلة الأمد، خاصةً في الدول النامية، حيث يتم تقييد الحيز المالي للتحفيز الاقتصادي. ويُشير التحليل إلى أن الأفراد الأكثر عرضة للخطر هم أولئك الذين لا يزالون يعملون، وخاصّة في قطاع الصحة، فهم يحاربون الفيروس، ويحرصون على تلبية احتياجات الناس الأساسية (ILO, 2020).

ومن المتوقع أن يكون لتدابير احتواء كوفيد- ١٩ آثاراً كبيرة على سلاسل القيمة الغذائية والعاملين في مجال السلع الأساسية، ومن المتوقع أن تكون منتجات البستنة ضعيفة بشكل خاص بسبب متطلباتها من العمالة الموسمية وقدرتها على التلف (Harris, 2020)

هناك ١٣٦ مليون عامل في أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي يواجهون مخاطر كبيرة في مكان العمل. حوالي ٧٠٪ من النساء العاملات في تلك الوظائف في هذا القطاع. ويمكن تقييم تأثير الأزمة على الناتج الاقتصادي على المستوى القطاعي، حيث يمكن تحديد عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية على أنها تعاني من انخفاض حاد في الناتج، بما في ذلك السكن والخدمات الغذائية والتصنيع وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات والأنشطة التجارية. فتعد تلك القطاعات كثيفة العمالة، وتوظف الملايين من العمال ذوي الأجور المتدنية والمهارات المنخفضة في كثير من الأحيان. وتوظف تلك القطاعات ١.٢٥ مليار عامل حول العالم، يمثلون حوالي ٣٨٪ من القوى العاملة العالمية (ILO, 2020).

إن عمال قطاع تجارة الجملة والتجزئة من بين القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا، الذين يتقاضون أجورًا منخفضة وغير محمية. فقد يستمر العمل في هذا القطاع والذي يشمل أنشطة تعتبر ضرورية (مثل توزيع الطعام) لكنهم يواجهون مخاطر صحية أكبر. بينما يواجه العمال في الشركات غير الضرورية عمليات إغلاق واسعة النطاق وتخفيضات حادة في التوظيف وساعات العمل. ويُشير التحليل إلى تأثر قطاع الإقامة والخدمات الغذائية تأثرًا شديدًا، حيث يعمل به حوالي ١٤٤ مليون عامل. وقد عانى هذا القطاع من إغلاق شبه كامل في بعض الدول، وتراجع حاد في الطلب في الحالات التي يمكن أن يستمر فيها العمل. ويُعد أكثر من نصف هؤلاء العمال من النساء. كما تضرر قطاع التصنيع الذي يعمل فيه ٤٦٣ مليون عامل، حيث طُلب من العمال البقاء في المنزل وإغلاق المصانع وتوقف سلاسل التوريد العالمية. فإجراءات الحجر الصحي، وإغلاق متاجر البيع بالتجزئة، والطلبات الملغاة، وخفض الرواتب، تعمل على كبح الطلب في الصناعات الرئيسية (مثل: السيارات، والمنسوجات، والملابس، والجلود والأحذية). في حين تمثل صناعة

النقل والتخزين والاتصالات ٢٠٤ مليون وظيفة حول العالم، بما في ذلك طيارو الخطوط الجوية، وأفراد الطاقم، والسائقون، وعمال البريد، وغيرهم من عمال التوصيل، وكذلك الأشخاص الذين يعملون في المستودعات التي تدعم النقل وسلاسل التوريد العالمية. في حين أن بعض هؤلاء العمال يتأثرون سلبًا (على سبيل المثال أولئك في صناعة الطيران)، ويستمر آخرون في تلبية الطلب المتزايد على البيع بالتجزئة عبر الإنترنت. ويرى التحليل أنه على الرغم من أن التأثير الاقتصادي لم يُلاحَظ بعد في قطاع الزراعة، وهو القطاع الأكبر في معظم الدول النامية؛ إلا أن مخاطر انعدام الأمن الغذائي آخذة في الظهور بسبب تدابير الاحتواء. وبمرور الوقت قد يتأثر العمال في هذا القطاع بشكل متزايد، خاصّة إذا انتشر الفيروس بشكل أكبر في المناطق الريفية (Narayanan, 2020).

ويُظهر التحليل القطاعي تراوح حصة العمالة في القطاعات المعرضة للخطر من ٢٦.٤٪ في إفريقيا إلى ٤٣.٢٪ في الأمريكيتين. وأن جميع القطاعات أو جميع العمال لن يتأثروا على قدم المساواة. فأكثر الأشخاص تأثرًا هم العمال ذوو الأجور المتدنية بالفعل ولديهم وصول أقل إلى تغطية الحماية الاجتماعية.

وبالنسبة للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، فيشير التحليل إلى أن حوالي ٢ مليار شخص يعملون بشكل غير رسمي، معظمهم في الاقتصادات الناشئة والنامية. ويُساهم الاقتصاد غير الرسمي في الوظائف والدخل وسبل العيش، ويلعب دورًا اقتصاديًّا رئيسيًّا في العديد من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. ومع ذلك، يفتقر عمال الاقتصاد غير الرسمي إلى الحماية الأساسية التي توفرها الوظائف الرسمية عادة، بما في ذلك تغطية الحماية الاجتماعية. كما أنهم محرومون أيضًا من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وليس لديهم بديل للدخل إذا توقفوا عن العمل. كما يميل العمال غير الرسميين في المناطق الحضرية إلى العمل في القطاعات الاقتصادية التي لا تنطوي فقط على مخاطر عالية للإصابة بالفيروس ولكن لا تتأثر أيضًا بشكل مباشر بتدابير الإغلاق؛ وهذا يتعلق بإعادة تدوير النفايات والباعة الجائلين وعمال البناء وعمال النقل. ويرى التحليل أن أزمة (كوفيد-١٩) تؤثر بالفعل على عشرات الملايين من العمال غير الرسميين. ففي الهند ونيجيريا والبرازيل، تأثر عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي عن طريق الإغلاق وتدابير الاحتواء الأخرى. ففي الهند، يتعرض حوالي ٤٠٠ مليون عامل في الاقتصاد غير الرسمي لخطر الوقوع في عمق الفقر خلال الأزمة. وقد أثرت إجراءات الإغلاق الحالية في الهند على هؤلاء العمال بشكل كبير، مما أجبر العديد منهم على العودة إلى المناطق الريفية (ILO, 2020).

ويعاني الفقراء وغيرهم من الفئات الضعيفة من أشد العواقب السلبية الناجمة عن جائحة "كوفيد-١٩". واستجابة لذلك، فإن العديد من الحكومات تقوم بسرعة بتوسيع برامج الحماية الاجتماعية. حيث تعدّ شبكات الأمان أدوات أساسية في هذه الطوارئ العالمية (Gilligan, 2020).

خامساً: خسائر الأسواق المالية:

إن الأزمات المالية تشلّ العرض الكلي في الاقتصاد، حيث خلقت جائحة كوفيد- ١٩ مشاكل سيولة في رؤوس الأموال وفاقمت المخاطر المزدوجة من صدمات السيولة المالية نتيجة لارتباط رؤوس الأموال الدولية (Carlson, 2020).

وسجلت أسواق المال النفطية خسائر كبيرة نتيجة لتراجع أسعار النفط بنسبة ٢٠% ولا سيما في دول الخليج العربية، كما أدى الانخفاض في الاستهلاك والضغوط على الشركات متعددة الجنسيات إلى الافتقار إلى العمالة مما عطّل سلاسل التوريد وانخفضت أسعار المواد الخام (Richard, 2020).

وأنتجت صدمة كوفيد-١٩ ضغوطاً في أسواق المال العالمية، ما خلق مشاكل سيولة دولية أثّرت في تكوين رأس المال بشكل كبير، وأدت لركود طويل وتراجع في استخدام العمالة وفي الإنتاجية، وانخفضت المؤشرات المالية الثلاث الكبرى في العالم، بدءاً من شهر آذار ٢٠٢٠، حيث فقد مؤشر Dow Jones الأميركي ١٩ نقطة، وفقد مؤشر Nikkei الياباني ٢٧ نقطة، وفقد مؤشر FTSE البريطاني نسبة ٣٣ نقطة (Kevin, 2020).

سادساً: خسائر الناتج المحلي العالمي:

نظراً لترابط سلاسل القيمة العالمية، أنتجت جائحة كوفيد-١٩ عدوى سلسلة التوريد في كل دول العالم تقريباً، فقد تباطأ الناتج المحلي الصيني بنسبة ٠.٥% وهذا يعني تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٠.١% على الأقل إضافةً لخسائر قدرها ٢% في نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي وهذا يعني خسارة ١ تريليون دولار من قيمة الاقتصاد العالمي (OECD, 2020).

وتعتمد الآثار المترتبة على نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي على عدة عوامل من أهمها: انخفاض الطلب على السلع الخدمات بسبب حالة الركود وتراجع الاقتصاد الكلي، سرعة تداول المعروض النقدي كنتيجة لإغلاق الأعمال التجارية مما يسبب تراجعاً بنسبة ١٥ – ٢٠%، وهذه النسبة تختلف باختلاف تكوين الناتج المحلي لكل دولة، فالدول التي تعتمد على السياحة ستواجه انخفاضاً بنسبة ٧٠%، ومثال ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة التي ساهمت السياحة فيها بنحو ٤٥ مليار دولار عام ٢٠١٩ (بن خيرة، ٢٠٢٠).

الجدول رقم (٢): تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي في الأزمات:

السنة	نسبة النمو (%)	السنة	نسبة النمو (%)	السنة	نسبة النمو (%)
٢٠٠٠	٤.٢	٢٠٠١	١.٨	٢٠٠٢	٢.٠
٢٠٠٣	٣.٠	٢٠٠٤	٤.٠	٢٠٠٥	٣.٥

٢٠٠٦	٤.٠	٢٠٠٧	٤.٠	٢٠٠٨	٢.٠
٢٠٠٩	٢.٠ –	٢٠١٠	٤.٠	٢٠١١	٣.٠
٢٠١٢	٢,٥	١٠١٣	٢.٥	٢٠١٤	٣.٠
٢٠١٥	٣.٠	٢٠١٦	٢.٥	٢٠١٧	٣.٠
٢٠١٨	٣.٠	٢٠١٩	٢.٥	٢٠٢٠	١.٥

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى (UNCTAD. P. 3).

سابعاً: خسائر الاقتصاد الكلي:

ستؤدي جائحة كوفيد-١٩ مع الوقت إلى تعطيل تكوين رأس المال مما سيؤدي إلى تباطؤ خلق فرص العمل ونمو الدخل، وضعف نمو الإنتاجية وظهور حالات الإفلاس التي سيكون صعباً على النظام المالي إدارتها، وهذا ما سوف يؤدي لشلل الاقتصاد الحقيقي للائتمان. إضافةً إلى تراجع حجم الطلب الكلي وتوقف المستثمرين عن ضخ أموال جديدة في المشروعات والاستثمارات الجديدة (Carlson, 2020).

ثامناً: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر:

اتساقاً مع سيناريوهات انتشار الجائحة، سوف تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، وهذه الضغوط سوف تخلق انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر بين -٥ و-١٥% مقارنةً بالتوقعات السابقة بتحقيق نمو هامشي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة ٢٠٢٠- ٢٠٢١ وقد حققت أهم ٥٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات التي تستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، خسائر بنسبة ٩% ولاسيما في مجال صناعة السيارات (-٤٤%)، والطيران (-٤٢%)، والطاقة (-١٣%) (بن خيرة، ٢٠٢٠).

الجدول رقم (٣): توقعات خسائر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢٠:

حصيلة إعادة الاستثمار الأجنبي المباشر	متوسط الأرباح والمراجعات نتيجة كوفيد- ١٩ لأعلى ٥٠٠٠ MNEs	
%٥٢	العالم	%٩ –
%٦١	نمو محقق	%٦ –
%٤٠	قيد النمو	%١٦ –
%٢٧	أفريقيا	%١ –

%٤١	آسيا	%١٨ –
%٤٣	أميركا اللاتينية والكاريبي	%٦ –
%٩٣	اقتصادات متحولة	%١٠ –

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى (UNCTAD, p. 1).

تاسعاً: خسائر مؤسسات التمويل الصغير:

من خلال مسح أجرته مؤسسة سيجاب، استجابت ١٨٠ مؤسسة للتمويل الأصغر لأول موجة من المسح الذي أجري في الفترة من ١ إلى ١٥ حزيران ٢٠٢٠. وكان أغلبها من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (٤١ في المئة)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٢٥ في المئة). وتبلغ القيمة الإجمالية للأصول التي تمتلكها هذه المؤسسات ١٤.٥٩ مليار دولار، بمتوسط ٨٥.٣ مليون دولار لكلٍ منها. أغلبها (٣٩ في المئة) شركات متوسطة الحجم، بأصول تتراوح قيمتها بين ١٠ ملايين و١٠٠ مليون دولار ، تليها مؤسسات أصغر (٣٧ في المئة)، ومؤسسات أكبر (١٧ في المئة). من استجابوا للمسح كانوا أكثر تقيدا باللوائح (٨٠ في المئة) من غيرهم.

وتبيّن ارتفاع المتوسط العالمي للمحافظ المعرضة للمخاطر (PAR30) بين من استجابوا للمسح من ٤.١ % في تموز ٢٠١٩ إلى ٧.٢ في المئة في نيسان ٢٠٢٠. هذه الزيادة التي بلغت ٧٨ % تبرز مدى التحدي الذي تواجهه هذه الصناعة، إلا أنها تظل أقل مما كان يخشاه العديد من المستثمرين وغيرهم من المعنيين. ومع هذا، فإن بعض جوانب القطاع أكثر تأثرا بشكل سلبي من غيرها. فمعدل المحافظ المعرضة للمخاطر (PAR30) زاد بوتيرة أسرع وبلغ أعلى مستوى له بين من استجابوا للمسح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (وإن كان يجدر بالذكر أن العينات الممثلة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى الآن لا تضم سوى ١٣ مؤسسة).

لفهم كيفية تأثير جائحة كورونا على جودة المحفظة، من الضروري معرفة إلى أي درجة تعيد مؤسسات التمويل الأصغر هيكلة نفسها وإلغاء محافظها؛ هذان الإجراءان يؤديان إلى تحسين المحافظ المعرضة للمخاطر (PAR30). في المتوسط، تشير مؤسسات التمويل الأصغر المشاركة في الاستقصاء إلى أن ١٨.١ في المئة من محافظها قد أعيد هيكلتها أو تم تأجيلها اعتبارا من نيسان ٢٠٢٠. وتواجه مؤسسات التمويل الأصغر في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا أعلى مستوى، بينما يصل هذا المستوى لأدناه في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وهذه معدلات مرتفعة بالمعايير التاريخية، وترجع إلى التأجيل الإلزامي للسداد الذي فرضته بعض الحكومات، فضلا عن قرار مؤسسات التمويل الأصغر الاستباقية للتكيف مع الظروف المتغيرة لعملائهم.

وحتى الآن، لم تدفع جائحة كورونا مؤسسات التمويل الأصغر إلى شطب جزء كبير من محافظها. فعلى المستوى العالمي، تم شطب ٠.٧ في المئة من الديون القائمة في الفترة بين يناير كانون الثاني وأبريل نيسان ٢٠٢٠، مع تسجيل

أعلى معدلات في أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا وآسيا الوسطى (٠.٩ في المئة) وأدناها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٠.٥ في المئة).

وقد تبين أن للأزمة الحالية تأثيرا أطول أمداً على ماليات العملاء، تجمع فيه مؤسسات التمويل الأصغر ٢٠ % فقط من محافظها المعاد هيكلتها. وهذا من شأنه على الأرجح أن يجلب مخاطر على الملاءة المالية، لا سيما بين المؤسسات الأكثر ضعفا وفي المناطق الجغرافية الأشد تأثراً (روزاس، ٢٠٢٠).

عاشراً: الاستجابات الحكومية للحد من تأثيرات جائحة كوفيد- ١٩:

قامت الدول الكبرى في العالم بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقدمت إيطاليا ٢٨ مليار دولار، وخصصت بريطانيا ٣٠ مليار جنيه استرليني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعمت فرنسا الاقتصاد بقرارات تتضمن زيادة رواتب الموظفين في كل القطاعات، كما بلغت قيمة الأموال التي خصصتها الحكومة الأميركية ما يقارب ٦٠ مليار دولار أما أعظم ميزانية فقدمتها ألمانيا بحوالي ٥٥٠ مليار يورو لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد – ١٩ (الغيثي، ٢٠٢٠).

كما كثفت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تدخلاتها لحفز الطلب الكلي والتخفيف من أثر صدمة العرض من خلال إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة تراوحت ما بين ١.٥ إلى ٣ نقاط مئوية، كما لجأت إلى المزيد من تيسير السياسة النقدية من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة وخفض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، إضافة إلى عدد من التدابير الأخرى على صعيد السياستين النقدية والاحترازية الكلية التي ترمي إلى تخفيف الأثر على القطاعات المتضررة والفئات الهشة، وكثفت من تدخلاتها لتعزيز الإنفاق الرأسمالي لا سيما فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تقليل معدلات البطالة وحفز جانب الطلب الكلي، وتحركت الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية كورونا وباءً عالمياً، من خلال القيام بمجموعة من الاجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لحفز مستويات الطلب الكلي باعتماد حزم تحفيزية قدرت قيمتها حتى تاريخه بنحو ١٨٠ مليار دولار أمريكي (بما يعادل ٩.٥ في المائة من الناتج العربي الإجمالي). كما لجأت بعض الدول العربية إلى إنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص، بينما لجأت دول أخرى لإنشاء صناديق تكافلية للحد من انتشار الفيروس، تتلقى من خلالها التبرعات من مواطنيها في الداخل والخارج (فالح، ٢٠٢٠).

إن تطورات انتشار جائحة كوفيد- ١٩ واسعة النطاق، ستقود إلى منطقة مجهولة من حيث تقييم سوق العمل والآثار الاقتصادية، والتنبؤ بطول الصدمة وشدتها. وتتميز التوقعات الحالية بارتفاع شديد في عدم اليقين فيما يتعلق بكلٍ من حجم الصدمة الحالية للاقتصادات ومدة الصدمة والتأثيرات طويلة الأجل على الشركات وآفاق سوق العمل. لهذا السبب، يعد رصد وتحديث استجابات السياسات أمرًا بالغ الأهمية لجميع الحكومات.

الاستنتاجات:

١- تسببت جائحة كوفيد-١٩ في تغيير الموازين الاقتصادية العالمية، وسببت خسائر واسعة في الاستثمارات والتوريد والعمالة والترابط الاقتصادي العالمي.

٢- سوف تؤثر جائحة كوفيد-١٩ على سيرورة العولمة الاقتصادية وتخفف من التقارب الاقتصادي بين دول العالم على المدى متوسط الأجل.

٣- سوف تعيد جائحة كوفيد-١٩ تعريف الإنتاج والاستهلاك في دول العالم.

٤- إن جائحة كوفيد-١٩ هي من المخاطر غير المتوقعة بالنسبة للاقتصاد الدولي.

٥- إن الدول التي لا تنوع مصادر التمويل هي الأكثر تضرراً.

٦- أكثر الدول تضرراً هي التي تعتمد بشكل أساسي على استيراد المواد الأولية.

٧- في حال لم يتم احتواء الجائحة فإن العالم سوف يشهد أسوأ كارثة اقتصادية في تاريخه.

المقترحات:

١- ينبغي على الحكومات اتخاذ تدابير منسّقة ومتجانسة على المستويين الجزئي والكلي.

٢- ينبغي للبنوك المركزية تعزيز مستويات السيولة، والتخفيف من الضغوط المالية الرئيسية.

٣- يجب أن تهدف السياسات المالية الحكومية إلى ما يأتي:

- دعم الشركات من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية، ودعم الأجور، وتمديد آجال سداد الديون، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تعزيز خطط الحماية الاجتماعية لصالح الفقراء وإنشاء صناديق تعويضات للبطالة وتمديد آجال سداد القروض الفردية.

- حفز الطلب وخلق فرص العمل، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والمشتريات الحكومية، لا سيما الإنفاق على برامج الرعاية الصحية وبرامج الاستجابة للطوارئ.

٤- ينبغي على المنظمات والمؤسسات المالية الدولية زيادة ما تقدمه من منح ودعم فني للدول الأقل نمواً، التي تواجه ضوغطاً مالية.

٥- لا بد أن ترتكز الاستجابة السياسية لأزمة (كوفيد-١٩) على أربع ركائز أساسية: تحفيز الاقتصاد والعمالة، دعم الشركات والوظائف والدخل، حماية العمال في مكان العمل، والاعتماد على الحوار الاجتماعي من أجل التوصل إلى حلول للأزمة الراهنة.

٦- ضرورة الدعم الفوري للقطاعات والفئات السكانية الأكثر تأثرًا، وخاصّة المؤسسات والعمال في الاقتصاد غير الرسمي. فهناك حاجة إلى تدابير محددة وموجّهة في الدول ذات المستويات غير الرسمية العالية بما في ذلك التحويلات النقدية لدعم أولئك الأكثر تأثرًا بإغلاق الإنتاج وإعادة توظيفه لتوفير فرص عمل بديلة. ويجب استكمال ذلك بجهود كبيرة لضمان الإمداد الكافي من المواد الغذائية وغيرها من الضروريات.

٧- بذل الجهود لدعم العمال الرسميين والشركات لضمان عدم العودة إلى الطابع غير الرسمي نتيجة الأزمة وتآكل المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة. ومن المهم ضمان استخدام الموارد العامة لدعم العمالة والدخل للعمال. لذلك يمكن تقديم الدعم المالي وغير المالي بشكل استراتيجي لتشجيع الشركات على البقاء و/أو خلق وظائف.

٨- اتخاذ تدابير على مستوى الاقتصاد العالمي تكون موجهة إلى النظر في الظروف الوطنية، بما في ذلك هيكل الاقتصاد واتجاهات عدم المساواة القائمة ومؤسسات سوق العمل التي يمكن أن تقدم السياسات على أفضل وجه.

٩- اتخاذ تدابير استثنائية لملء الانخفاض المؤقت في الدخل والطلب الكلي لضمان مستويات كافية من الحماية الاجتماعية، واستقرار أسواق الائتمان والأسواق المالية.

١٠- اتخاذ تدابير إغاثة فورية للشركات والعمال العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. ومن شأن أنظمة التجارة المفتوحة وأسواق رأس المال الدولية المستقرة والسيولة الدولية أن تُساعد في دعم تلك الجهود. وستكون المساعدة الإنسانية والدعم الدولي للاستجابة لأزمات الصحة وسوق العمل حاسمة بالنسبة للدول ذات الدخل الأدنى من خلال الحصول على التمويل الميسر والمنح وتخفيف الديون إلى جانب الوصول الفوري إلى الإمدادات الصحية.

مراجع البحث:

المراجع باللغة العربية:

١- **الأمم المتحدة (٢٠٢٠). منظمة العمل: بسبب جائحة كورونا، سيخسر العالم ما يعادل ١٩٥ مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها ٥ ملايين في الدول العربية.** الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، ٠٨-٠٤-٢٠٢٠. تاريخ الدخول للموقع: ١٦-٠٩-٢٠٢٠ . (https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052922)

٢- **الغيثي**، عبد الله بن سلمان (٢٠٢٠). **تأثير "كوفيد – ١٩" على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** مجلة بوابة الأخبار، مسقط، عُمان، ١٦-٠٦- ٢٠٢٠

٣- **بريسنجر**، كليمنس وآخرون. **(٢٠٢٠). التأثير الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا على السياحة والتحويلات المالية.** المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. **واشنطن**، ١٤-٠٤-٢٠٢٠.

٤- **بن خيرة**، ميلود وسعيدة طيب (٢٠٢٠). **أثر جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.** مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد ٢، عدد ٢ خاص، ص ١٠-٢٠.

٥- **بو نوار**، معمر (٢٠٢٠). التداعيات الاقتصادية **الناتجة عن جائحة كوفيد- ١٩: الخلفيات المالية والحلول المقترحة.** مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد ٢، عدد ٢ خاص، ص ٦٩-٨٩.

٦- **إسماعيل**، مدحت **(٢٠٢٠). تأثير كورونا على قطاع النقل أكبر من تداعيات الأزمة العالمية.** جريدة أخبار المال، القاهرة، الأربعاء ٠٥- ٠٨ - ٢٠٢٠ .

٧- **البكري**، محمد علي (٢٠٢٠). **تزايد تأثير كورونا على قطاع النقل الجوي في الشرق الأوسط. جريدة أولاً للاقتصاد والأعمال، الرياض**، ١٦- ٠٨- ٢٠٢٠.

٨- **السعدي**، ريم **(٢٠٢٠). التداعيات الاقتصادية لأزمة الكورونا وخطط الانقاذ الحكومية والدولية.** مجلة حابي، القاهرة، مصر، ٠٣- ٠٥- ٢٠٢٠.

٩- **الهرش**، أحمد فايز (٢٠٢٠). **أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد -١٩.** مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد ٢، عدد ٢ خاص، ص ١١٧-١٣٧.

١٠- **جابر**، شيماء (٢٠٢٠). **كيف أثّر كورونا التاجي على قطاع التجارة الالكترونية وتجارة البيع بالتجزئة والبيع عبر الانترنت وتجارة السلع الاستهلاكية خلال عام ٢٠٢٠**. مجلة أراجيك، القاهرة، ٣٠- ٠٨- ٢٠٢٠.

١١- **حسين**، فالح (٢٠٢٠). **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية (تقرير)**. مجلة البوابة، الرياض، نيسان، ٢٠٢٠.

١٢- **روزاس**، دانيال (٢٠٢٠) **أزمة سيولة مؤسسات التمويل الأصغر. المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية- IFPRI، واشنطن، الولايات المتحدة الأميركية، ٢٧-٠٨-٢٠٢٠**

١٣- **روزاس**، دانيال (٢٠٢٠). **التمويل الأصغر وجائحة فيروس كورونا: رؤى من مسح النبض العالمي**. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب). ٠٧-٠٦-٢٠٢٠.

١٤- **سيركو** (٢٠٢٠). **تأثير فيروس كورونا على حركة النقل والمواصلات**. مركز الشرق الأوسط للدراسات (**serco**)، دبي، ١٨ - ٠٥- ٢٠٢٠ .

١٥- **محمد**، فردوس (٢٠٢٠). **تأثيرات أزمة كورونا على أسواق العمل في العالم**. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات. ٦-٥-٢٠٢٠.

١٦- **هيئة التحرير** (٢٠٢٠). **تأثير كورونا على قطاع التجزئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. مجلة أخبار البورصة، القاهرة، ١٦- ٠٤- ٢٠٢٠.

١٧- **هيئة التحرير** (٢٠٢٠). **قائمة القطاعات الأكثر تضرراً في الأردن جراء كورونا**. موقع رؤيا الإخباري، عمّان، الأردن. 21-07-2020 .https://royanews.tv/news/224269، تاريخ الدخول للموقع: ١٥-٠٩-٢٠٢٠.

١٨- **هن**، هيونغ (٢٠٢٠). **تحديات تفشي فيروس كورونا والتصدي له: الحفاظ على تدفق الائتمان أثناء الجائحة**. منشورات البنك الدولي، ١٤-٣-٢٠٢٠.

١٩- **ESCWA** (٢٠٢٠). **فيروس كورونا: التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية**. منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. أيلول ٢٠٢٠.

٢٠- **UNTWO** (٢٠٢٠). منظمة السياحة العالمية. **تقرير تقييم أثر تفشي فيروس كوفيد- ١٩ على السياحة الدولية**. منشورات الأمم المتحدة، ٠٥-٠٣-٢٠٢٠.

٢١- منظمة العمل الدولية **ILO** (٢٠٢٠). دعم الشركات والمؤسسات الصغيرة خلال أزمة كوفيد-١٩. منشورات الأمم المتحدة، ٠٢- ٠٦- ٢٠٢٠.

المراجع باللغات الأجنبية:

*22- **Carlson,** Philip and others (2020). **What Corona Virus Mean for the Global Economy.** Harvard Business Review. March 03, 2020.*

*23- **Diao**, Xinshen (2020). **Significant economic impacts due to COVID-19 and falling remittances in Myanmar**. International Food Policy Research Institute IFPRI. Jun 25, 2020.*

*24- **Gilligan,** Danie**l (2020). Social safety nets are crucial to the COVID-19 response. Some lessons to boost their effectiveness.** IFPRI, Jun 18, 2020**.***

*25- **International Labor Organization**, **ILO Monitor 2nd edition: COVID-19 and the world of work: Updated estimates and analysis**. April 7, 2020.*

*26- **Johan Swinnen** (2020). **COVID-19 and resilience innovations in food supply chains**. International Food Policy Research Institute IFPRI. Jul 6, 2020.*

*27- **Kevin, Chen** (2020). **How China can address threats to food and nutrition security from the coronavirus outbreak**. IFPRI, Feb 12, 2020.*

*28- **Narayanan**, Sudha (2020): **How India's agrifood supply chains fared during the COVID-19 lockdown, from farm to fork**. International Food Policy Research Institute IFPRI. Jul 20, 2020*

*29- **OECD** (2020**). New OECD Outlook on the Global Economy**. March 26, 2020.*

*30- **Richard**, S and Kavitha, H. (2020**).Why is coronavirus a Global Business Risk**. World Economic Forum. February 21, 2020.*

*31- **Harris**, Judy (2020). **Diets in a time of coronavirus: Don't let vegetables fall off the plate**. IFPRI, April 13, 2020**.***

*32- **UNCTAD**. (2020,). **investment trends monitor: Impact Of The Coronavirus*

***Outbreak On Global FDI**. united nations, March 2020.*